مـــركـــز قـــطـــر لـلـــمـــال
QATAR FINANCIAL CENTRE

يحظر النشر حتى: 12:00 م (بتوقيت الدوحة) / 09:00 ص (بالتوقيت العالمي)، 6 ابريل 2020

مركز قطر للمال PMI™

مؤشر مدراء المشتريات لقطر ينخفض في مارس، في ظلّ توقّف الأعمال بسبب تفشي فيروس كورونا عالميًا

النتائج الأساسية

مؤشر مدراء المشتريات يسجل انخفاضًا حادًا بعد فترة من النمو

تعطيل الأعمال بسبب انتشار فيروس كورونا عالميًا يلحق أضرارًا بالطلب والنشاط التجاري

مؤشر النشاط التجاري المستقبلي يسجل أدنى مستوى له منذ 33 شهرًا لأنَّ التوقعات بخصوص انتشار فيروس كورونا يُلقي بظلاله على التوقعات العالمية

مركز قطر للمال PMI

مارس
46.6
فبراير: 49.3

أظهرت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لقطر بأنَّ الأعمال التجارية لشركات القطاع الخاص غير المرتبطة بالطاقة توقّفت في شهر مارس بسبب القيود المفروضة بشكل مفاجئ على السفر والأنشطة التجارية لمنع انتشار فيروس كورونا عالميًا. وانخفض مؤشر PMI الرئيسي، الذي يتتبّع مؤشرات الأعمال وقت حدوثها، للمرة الثالثة فقط في ثمانية أشهر إلى أدنى مستوى له منذ أغسطس 2019. وسجلت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة وعروض الشراء هُبوطًا حادًا في باقي دول العالم عن مستوياتها المُسجلة في شهر فبراير وشهدت توقعات النشاط الكلي للاثني عشر شهرًا المقبلة مزيدًا من التراجع، وهو ما يعكس قدرًا كبيرًا من الشكّ بشأن الأثر الاقتصادي العالمي لتفشي فيروس كورونا المُستحدث. ومن ناحية ايجابية، ارتفعت معدلات التوظيف للشهر الثاني على التوالي في اقتصاد القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة، حيث ساهمت قطاعات الصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة في خلق المزيد من فرص العمل.

يتمّ تجميع مؤشرات مدراء المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

ونتيجة لظهور فيروس كورونا المُستحدث، انخفض مؤشر PMI من 49.3 نقطة في فبراير إلى 46.6 نقطة في مارس، وهو ما يمثّل أدنى قراءة منذ أغسطس 2019 وأقل من مستوى الاتجاه الطويل الأجل منذ ثلاث سنوات بواقع 49.8 نقطة. وتعافى النشاط التجاري الكلي في السابق في أول شهرين من العام 2020 من مواطن الضعف التي ظهرت في منتصف العام الماضي. وتشير بيانات يناير وفبراير إلى أقوى أداء ربع سنوي منذ الربع الأول من العام 2019، ولكنّ القراءة المنخفضة المسجلة في مارس نتيجة انتشار فيروس كورونا المستحدث أدّت إلى انخفاض متوسط مؤشر PMI بشكل طفيف من 48.3 في الربع الرابع من العام 2019 إلى 48.2 خلال الربع الأول من العام 2020، ولكنّه بَقِيَ أعلى من المتوسط عند 46.9 المسجل في الربع الثالث من العام 2019. وعلى مستوى القطاعات الفرعية، حقّق قطاع الصناعات التحويلية أقوى أداء بشكل عام وحقّق قطاع الخدمات أضعف أداء في شهر مارس. ويتماشى ذلك مع تقارير تفيد بأنَّ القطاعات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك المنشآت الصناعية في رأس لفان، تمكّنت من مواصلة الإنتاج كالمعتاد. مع ذلك، تأثّر قطاع الخدمات بصورة مباشرة بالإغلاقات التي قرّرتها الحكومة القطرية لكافة الأعمال التجارية غير الضرورية بهدف الحفاظ على الصحة العامة.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر PMI الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. حيث ارتبط مؤشر PMI الربع سنوي لـ 0.90 نقطة بالتغيير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017. وقبل انخفاضه في شهر مارس، اتّجه مؤشر PMI إلى الارتفاع بدرجة ملحوظة منذ يوليو الماضي، مشيرًا إلى تعافي الناتج المحلي الإجمالي بعد انخفاضه على أساس سنوي بنسبة 1.4% في الربع الثاني من العام 2019. وتتماشى أحدث قراءة ربع سنوية لمؤشر PMI لقطر بواقع 48.2 نقطة في الربع الأول من العام 2020 مع الانخفاض السنوي بنسبة 0.4% في الناتج المحلي الإجمالي.

بينما اتّجه مؤشر PMI إلى الانخفاض نظرًا لتراجع الطلبات الحالية والمستقبلية، حيث أسهمت تحسينات رئيسية مختلفة في تخفيف حدّة انخفاض القراءة الرئيسية. وكان للمكونات الفرعية للطلبات الجديدة والإنتاج التأثيرات السلبية الأكبر على مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي بواقع 1.9- نقطة و 1.3- بالترتيب. وقوبلت هذه الانخفاضات بمساهمات ايجابية طفيفة من مؤشرات معدلات التوظيف، ومخزون المشتريات، ومواعيد تسليم الموردين، حيث تمّ قلب المؤشر الأخير لاحتساب مؤشر PMI. وفي الظروف العادية، فإنّ تزايد الوقت المستغرق للتسليم مرتبط بالطلب المتزايد، بينما يعكس طول الوقت المستغرق للتسليم في مارس التوقّف الذي شهدته سلاسل التوريد العالمية نتيجة تفشي فيروس كورونا المُستحدث.

ورغم أنَّ الصورة الإجمالية تشير إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، إلاَّ أنَّ هناك عدة مؤشرات ايجابية للقطاع الخاص في قطر. وتشير أحدث البيانات حول الأسعار إلى تحسن أرباح شركات القطاع الخاص غير العاملة بمجال الطاقة لأنَّ أسعار مستلزمات الإنتاج انخفضتْ انخفاضًا طفيفًا وارتفعت أسعار السلع والخدمات بأسرع وتيرة لها منذ يناير 2018. واتّجه متوسط تكاليف العمل إلى الانخفاض بدرجة طفيفة للشهر الرابع على التوالي.

آخر ستة أشهر

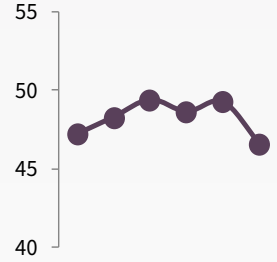

الناتج المحلي الإجمالي القطري
% سنويًا

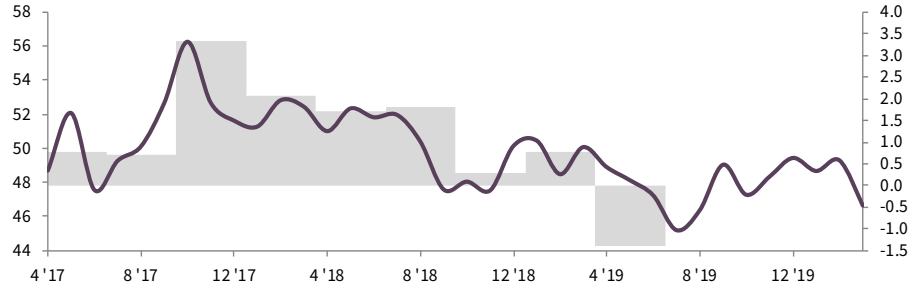

مركز قطر للمال PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

IHS Markit 2020 ©

PMI™ By IHS Markit

مؤشر الإنتاج

انتشار فيروس كورونا عالميًا يؤثر على النشاط الاقتصادي في مارس

انخفض مؤشر الإنتاج للمرة الثانية فقط في ثمانية أشهر في مارس من أعلى قراءة مسجلة في أحد عشر شهرًا في فبراير. وتشير أحدث البيانات إلى توقّف النشاط التجاري في القطاع الخاص غير النفطي نتيجة تفشي فيروس كورونا عالميًا.

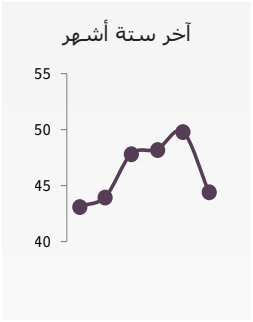

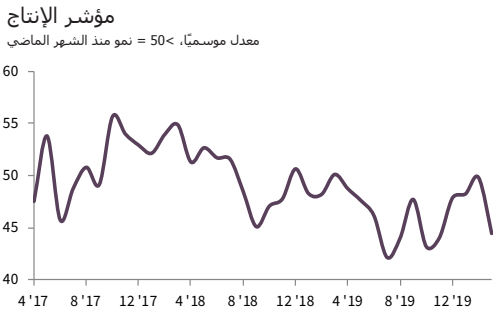

مؤشر الطلبات الجديدة

تأثّر الطلبات الجديدة سلبًا نتيجة تفشي فيروس كورونا

انخفض مؤشر الطلبات الجديدة انخفاضًا حادًا إلى مستوى قياسي في مارس، مُشيرًا إلى انقطاع كبير في تدفقات الأعمال الجديدة في القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة نتيجة تفشي فيروس كورونا. وأشارت الشركات بأنَّ الإجراءات المتّخذة لمنع تفشي فيروس كورونا أدّت إلى توقّف السفر والمشاريع الجديدة خلال الشهر.

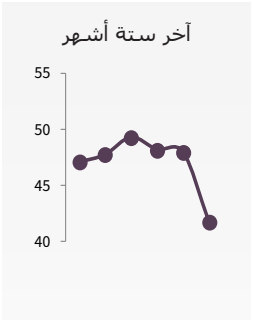

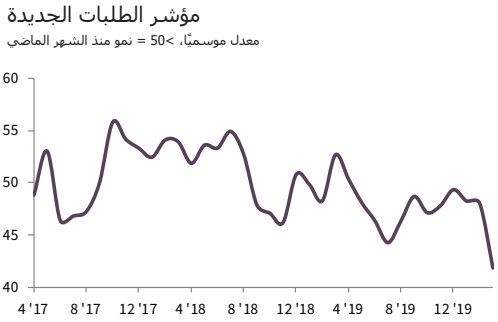

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

انخفاض العقود غير المدفوعة بوتيرة أبطأ

بعد انخفاضه إلى ثالث أدنى مستوى له في السلسلة في شهر فبراير، ارتفع مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر في مارس. وأشارت القراءة الأخيرة إلى انخفاض الأعمال غير المنجزة بوتيرة أبطأ في اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة، مما يعكس بشكل جزئي القيود المفروضة على النشاط التجاري نظرًا لتفشي فيروس كورونا.

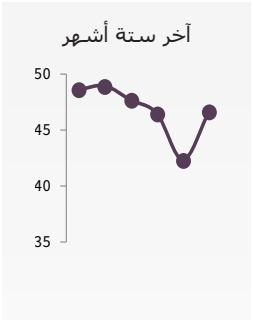

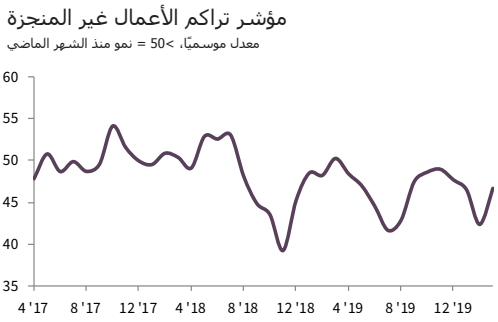

مؤشر التوظيف

تواصل نمو معدلات التوظيف

ارتفعت معدلات التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر للشهر الثاني على التوالي في مارس وبأسرع وتيرة لها منذ فبراير 2019. تمّ تسجيل أول نمو على التوالي في القوى العاملة منذ بداية 2019. وسجّل مؤشر التوظيف المُعدَّل موسميًا قراءة أعلى من مستوى الاتجاه على المدى الطويل عند 49.7 نقطة.

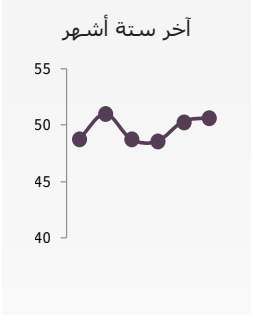

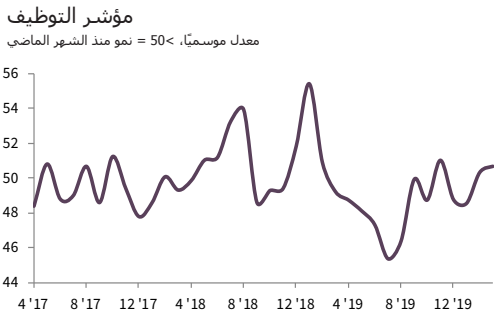

© IHS Markit 2020

مؤشر عروض الشراء

انخفاض قياسي في مؤشر عروض الشراء

سجّل مؤشر عروض الشراء المُعدَّل موسميًا انخفاضًا حادًا في مارس، بعد سلسلة من المكاسب القياسية للشهر الرابع على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، كان الانخفاض الشهري المسجل في المؤشر مساويًا لأكبر انخفاض سجلته الدراسة حتى الآن، أي ما يساوي انخفاض بواقع 9.1- نقطة في يونيو 2017. وانعكست حركة الانخفاض على تراجع النشاط الشرائي نتيجة إلغاء المشاريع وإيقاف تنفيذها بسبب توقّف الأعمال التجارية في قطر.

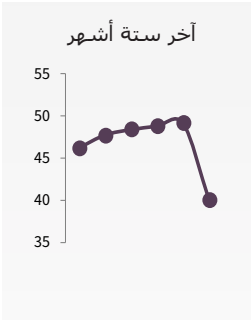

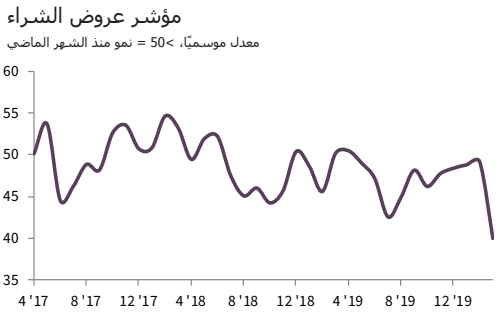

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

تواصل إطالة مؤشر مواعيد تسليم الموردين

وظلّ مؤشر مواعيد تسليم الموردين المُعدَّل موسميًا أقل من المستوى المحايد عند 50.0 نقطة في مارس، مشيرًا إلى إطالة متوسط المواعيد لتسليم مستلزمات الإنتاج لشركات القطاع الخاص غير العاملة بمجال الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، زاد الوقت المستغرق في التسليم عن الوقت المسجل في شهري يناير وفبراير.

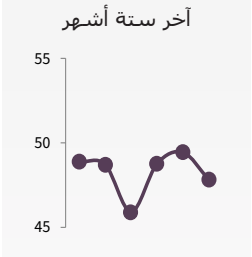

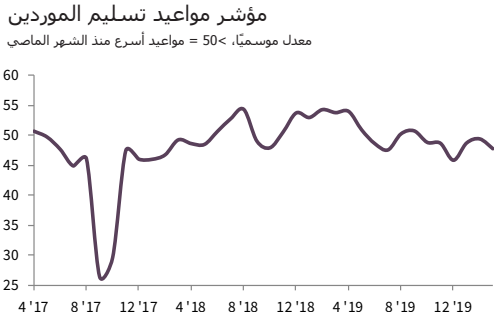

مؤشر المخزون من المشتريات

استقرار مخزونات مستلزمات الإنتاج في مارس

ظلَّ مؤشر مخزون المشتريات المُعدَّل موسميًا المُسجَّل متماشيًا إلى حدّ كبير مع المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في شهر مارس، مشيرًا إلى استقرار المخزون المُحتفظ به لدى شركات القطاع الخاص غير العاملة بمجال الطاقة. وجاء ذلك بعد سلسلة امتدّت لثلاثة أشهر من انخفاض المخزون.

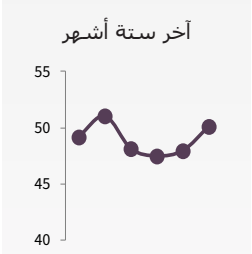

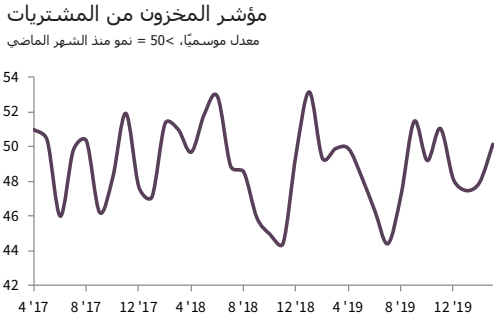

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

انخفاض متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج في مارس

بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوياته من خمس أشهر في فبراير، انخفض مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعدَّل موسميًا تحت المستوى المحايد في مارس، مشيرًا إلى تدني متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج في شركات القطاع الخاص القطرية غير العاملة بمجال الطاقة. وكان معدل الانخفاض متوسطًا وأدنى من معدلاته المسجلة في ديسمبر ويناير وفبراير.

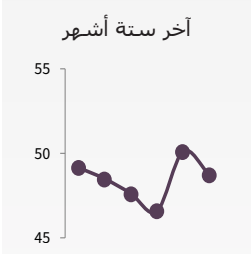

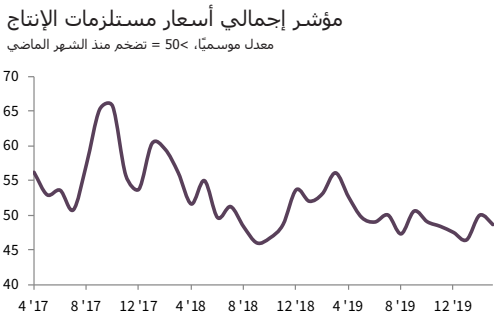

© IHS Markit 2020

مؤشر أسعار الشراء

انخفاض تكاليف الشراء بوتيرة أبطأ

واصلت الشركات المُستطلعة تقديم تقارير تفيد بانخفاض متوسط تكاليف الشراء في مارس. وظلَّ مؤشر أسعار الشراء المُعدَّل موسميًا سلبيًا للشهر الرابع على التوالي ولكنّه ارتفع من مستواه القياسي المنخفض المسجل في يناير، مشيرًا إلى تباطؤ معدل الانخفاض في تكاليف الشراء.

آخر ستة أشهر

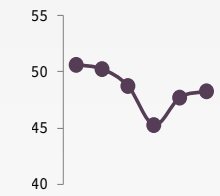

مؤشر أسعار الشراء

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

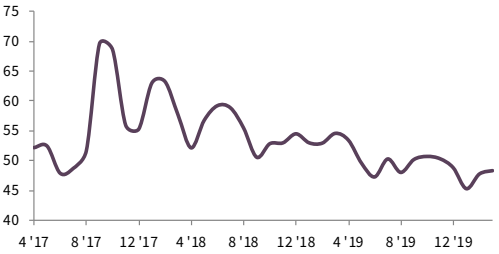

مؤشر تكاليف الموظفين

انخفاض طفيف على الأجور والرواتب

أشارت بيانات الدراسة إلى انخفاض متوسط تكاليف العمل للشهر الرابع على التوالي في مارس. ومع ذلك، كان معدل الانخفاض طفيفًا والأضعف في السلسلة الحالية.

آخر ستة أشهر

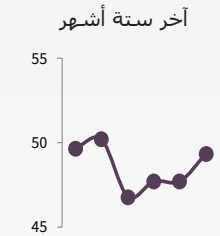

مؤشر تكاليف الموظفين

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

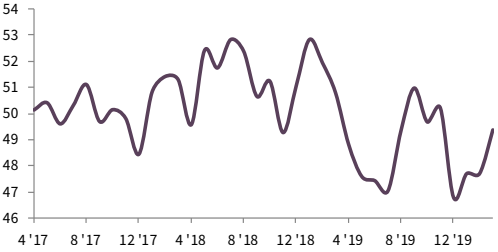

مؤشر أسعار الإنتاج

تسجيل أعلى ارتفاع في الأسعار منذ يناير 2018

واصل مؤشر أسعار الإنتاج المُعدَّل موسميًا الإشارة إلى عودة قوة التسعير في شركات القطاع الخاص القطرية غير العاملة بمجال الطاقة في شهر مارس. وارتفعت الأسعار للشهر الثاني على التوالي وبأسرع وتيرة لها منذ شهر يناير 2018.

آخر ستة أشهر

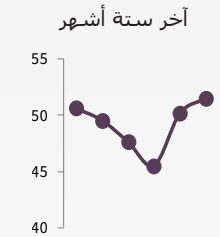

مؤشر أسعار الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

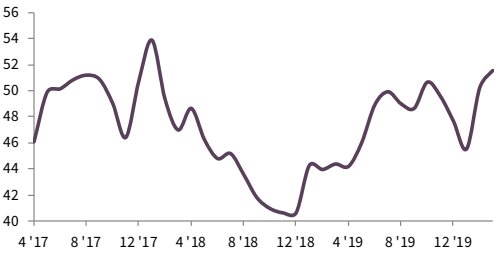

مؤشر النشاط المستقبلي

مؤشر النشاط المستقبلي يسجل أدنى مستوى له في ثلاثة وثلاثين شهرًا

في ضوء حالة الشكّ العالمية غير المسبوقة بشأن التأثيرات الاقتصادية الطويلة الأجل لانتشار فيروس كورونا، توقّعت 97% من الشركات المستطلعة عدم حدوث تغيير في نشاطها التجاري في مارس 2021 عن مستوياته الحالية. وانخفض مؤشر النشاط المستقبلي فيما بعد إلى أدنى مستويات في ثلاثة وثلاثين شهرًا وكان قريبًا من المستوى المحايد عند 50.0 نقطة.

آخر ستة أشهر

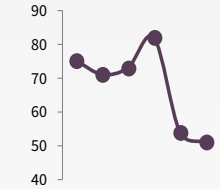

مؤشر النشاط المستقبلي

معدل موسميًا، >50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة

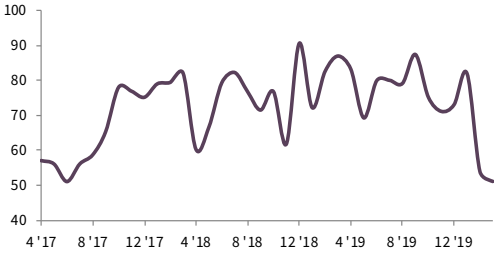

© IHS Markit 2020

الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قِبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر مارس 2020 في الفترة من 12-24 مارس 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

ويرحب مركز قطر للمال بجميع الشركات المالية وغير المالية سواء كانت قطرية أو دولية. للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

نبذة عن مجموعة IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.